

تراجع إيرادات النفط السعودية تحديات اقتصادية وتداعيات عالمية



شهدت صادرات النفط السعودية انخفاضًا كبيرًا في إيراداتها، مسجلةً أدنى مستوى لها منذ ما يقرب من أربع سنوات، مما يسלט الضوء على التحديات المستمرة التي تواجهها في خضم تقلبات أسعار النفط العالمية والتوترات التجارية. يكشف هذا التراجع عن ضغوط اقتصادية أوسع نطاقًا قد تؤثر على الأهداف المُعلنة لمشاريع ما يُسمى برؤية 2030.

في أبريل الماضي، انخفضت إيرادات صادرات النفط السعودية إلى 16.5 مليار دولار، مسجلةً تراجعًا بنسبة 21% على أساس سنوي. وقد انخفضت نسبة صادرات النفط من قيمة إجمالي الصادرات من 77.5% في أبريل 2024 إلى 68.6% في أبريل 2025.

يأتي هذا الانخفاض في ظل تراجع أسعار خام برنت بأكثر من 15% خلال الشهر نفسه، وتفاقم الوضع بسبب التعريفات التجارية العالمية الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة.

تُشير المتوسطات التاريخية إلى أن الأرقام الحالية مقلقة بشكل خاص مقارنة بقوة إيرادات النفط

يمكن أن يُعزى انخفاض عائدات تصدير النفط إلى عدة عوامل رئيسية، بما في ذلك عدم اليقين الاقتصادي العالمي والتوترات الجيوسياسية، وخاصة في منطقة غرب آسيا، إضافة إلى ذلك، أدى فرض التعريفات الجمركية من قبل الولايات المتحدة وقرارات أوبك + اللاحقة لزيادة الإنتاج إلى زيادة الضغط على أسعار النفط.

يواجه التزام "السعودية" بـ رؤية 2030، التي تتضمن إنفاقًا عامًا كبيرًا، تحديات في ضوء انخفاض دخل النفط، وتشير الاتجاهات الاقتصادية الأوسع إلى الحاجة إلى تدابير لضبط المالية العامة وإعادة تقييم محتملة لخطط الإنفاق.

مرة أخرى، يُسلط انخفاض عائدات صادرات النفط في "السعودية" الضوء على ضعف الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة، وتشمل العوامل الرئيسية التوترات الجيوسياسية وسياسات التجارة العالمية وتقلبات الطلب في السوق.

تُعد الآثار كبيرة على السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي وأهداف "السعودية" المزعومة في التنويع الاقتصادي على المدى الطويل. ومع استمرار استجابة الأسواق لهذه التطورات، يشير مراقبون إلى وجوب المستثمرين مراقبة إصدارات البيانات القادمة والأحداث الجيوسياسية التي قد تؤثر بشكل أكبر على الاتجاهات الاقتصادية واتجاهات الأصول.

وقد سجلت "السعودية" بالفعل عجزا كبيرا في الميزانية للربع الأول، حتى قبل انخفاض أسعار النفط في أبريل/ نيسان الماضي.

ارتفع عجز الموازنة السعودية إلى 15.6 مليار دولار (58.7 مليار ريال سعودي) في الربع الأول. وهذا يزيد بالفعل عن نصف العجز الذي توقعته الحكومة للعام بأكمله، والبالغ 27 مليار دولار (101 مليار ريال).

وتم تغطية كامل العجز في الربع الأول عن طريق الاقتراض، مما يشير إلى أن "السعودية" تفضل الاستمرار في استغلال أسواق الدين بدلاً من استخدام احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي.

ورغم مزاعم الرياض ببذلها جهودًا خلال السنوات الأخيرة لتنويع مصادر دخلها، لا تزال عائدات النفط تشكل العمود الفقري لتمويل الميزانية

في ضوء هذه المستجدات، سبق أن توقع خبراء اقتصاديون أن تلجأ "السعودية" إلى إعادة ترتيب أولويات مشاريعها، حيث قد يتم تقليص بعض المبادرات الضخمة أو تأجيل مراحل تنفيذها، مع التركيز على المشروعات المرتبطة بالأحداث العالمية، مثل استضافة كأس العالم لكرة القدم 2034.

وعلى سبيل المثال، أفادت تقارير إعلامية بأن مشروع "ذا لاين" - الذي صُمم ليكون مدينة مستقبلية بطول 170 كيلومترًا - قد يتم تقليص مرحلته الأولى ليشمل امتدادًا قصيرًا يبلغ 1.5 ميل فقط، في إطار خطة ربطه بشكل عملي باستعدادات المونديال. ورغم محاولات "السعوديين" طمأنة السوق والإصرار على التزام الحكومة بتنفيذ "رؤية 2030"، إلا أن الهبوط المستمر لعائدات النفط يفرض تحديات فعلية قد تدفع إلى إعادة تقييم الجدوى الاقتصادية لبعض هذه المشاريع، بما في ذلك نيوم، التي تعد أحد أبرز رموز طموح محمد بن سلمان.

الآثار على الأسواق العالمية:

تشير وكالة "بلومبيرغ"، في السياق، إلى أنه بينما ينصب التركيز الأساسي على "السعودية"، فإن الآثار المترتبة على السياسة النقدية الأمريكية غير مباشرة؛ فقد يؤثر انخفاض عائدات النفط وأسعاره على اتجاهات التضخم العالمية، مما قد يؤثر على قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة.

يواصل المجلس مراقبة التطورات الدولية في إطار نهجه الحذر تجاه تعديلات السياسات. موضحة الوكالة أن انخفاض عائدات النفط له آثار متتالية على مختلف فئات الأصول؛ فقد تشهد أسواق الدخل الثابت ضغوطًا على العوائد مع إعادة تقييم المستثمرين للمخاطر في ضوء التوترات الجيوسياسية. قد تشهد الأسهم في القطاعات المرتبطة بالطاقة والبنية التحتية تقلبات، بينما قد تتفاعل العملات مع التحولات في الموازين التجارية، وستظل السلع الأساسية، وخاصة النفط، تحت التدقيق مع استيعاب الأسواق لأحدث البيانات. قد يفكر المستثمرون في استراتيجيات خاصة بالقطاعات، مع التركيز على الصناعات الأقل

تأثراً بتقلبات أسعار النفط.